compiled by markit

مؤشر مدراء المشتريات لبنك HSBC لعام 2013

يحظر النشر حتى 09:30 (توقيت دبي) 6 يناير 2013

مؤشر PMI™ لبنك HSBC بالإمارات العربية المتحدة

زيادة قياسية في الأعمال الجديدة

النتائج الأساسية:

- زيادة الإنتاج والطلبات الجديدة بمعدلات أسرع
- أعلى معدل لخلق الوظائف الجديدة في خمسة أشهر
- أنشطة الشراء تشهد زيادة قوية

شهدت أوضاع العمل لدى شركات القطاع الخاص الإماراتي غير العاملة بالمجال النفطي زيادة قوية خلال شهر ديسمبر. حيث استمر الإنتاج في الزيادة بوتيرة قوية وشهد نمو الطلبات الجديدة أقوى معدل له منذ بدء الدراسة في أغسطس 2009. في الوقت ذاته، حققت مستويات التوظيف زيادة أخرى وشهدت أنشطة الشراء زيادة بأقوى معدل لها في 18 شهرًا.

سجل مؤشر مدراء المشتريات (*PMI™*) الرئيسي لشركة HSBC في الإمارات العربية المتحدة والذي يجري تعديله بصورة دورية - وهو عبارة عن مؤشر مركب تم إعداده ليقدم مقياسًا رقميًا بسيطًا يسهل فهم الأداء الاقتصادي للقطاع الاقتصادي الخاص غير المنتج للنفط - أعلى من 50.0 نقطة في شهر ديسمبر مشيرًا إلى تحسن في مجمل أوضاع التشغيل. كما أظهر مؤشر مدراء المشتريات (*PMI™*) التحسن الأقوى في أوضاع التشغيل على مدار 19 شهرًا، وذلك بصعوده من 53.7 نقطة في شهر نوفمبر إلى 55.6 نقطة.

شهد الإنتاج زيادة قوية في شهر ديسمبر، وسجل المؤشر أعلى قراءة له منذ مايو 2011. استمرت مستويات الطلب الجديد في الازدياد، وجاء معدل نمو الأعمال الجديدة هو المعدل الأقوى منذ البدء في جمع البيانات في أغسطس 2009. وطبقًا للأدلة المتواترة، فإن مستويات الإنتاج المرتفعة والطلبات الجديدة المتزايدة جاءت مدفوعة في جانب منها بتحسن أوضاع السوق والأوضاع الاقتصادية.

شهد مستوى الأعمال المعلقة لدى شركات القطاع الخاص الإماراتي غير العاملة بالمجال النفطي تراجعًا طفيفًا خلال شهر ديسمبر، وهو ما يعكس في جانب منه زيادة القدرة الإنتاجية. في الوقت ذاته، شهدت المهل الزمنية المزيد من القصر. فقد كانت هناك بعض الإشارات إلى أن تحسن أداء الموردين جاء مدفوعًا بالعلاقات طويلة المدى مع الموردين. كما أظهرت بيانات شهر ديسمبر زيادة مستويات التوظيف، وكان معدل خلق الوظائف الجديدة أعلى مما كان عليه في الشهر السابق بشكل طفيف.

استمر إجمالي أسعار مستلزمات الإنتاج في الزيادة خلال شهر ديسمبر لدى شركات القطاع الخاص الإماراتي غير العاملة بالمجال النفطي. ومع ذلك، تراجع معدل تضخم أسعار مستلزمات الإنتاج حيث كان الأبطأ منذ شهر سبتمبر 2010. في حين شهد متوسط أسعار الشراء زيادة بوتيرة مشابهة لما كان عليه الوضع في شهر نوفمبر، وقد جاء معدل تضخم الأجور أقل بشكل طفيف مما كان عليه في الشهر السابق. وقد كمنت الأسباب الرئيسية خلف التضخم الأخير بشكل عام في الضغوط التضخمية وزيادة تكاليف المعيشة، على التوالي.

ظلت أسعار المنتجات التي تحددها شركات القطاع الخاص الإماراتي غير العاملة بالمجال النفطي دون تغيير إلى حد كبير حيث سجلت الغالبية العظمى من المشاركين ثباتًا في الأسعار المفروضة.

أظهرت بيانات الدراسة الأخيرة زيادة في المشتريات لدى شركات القطاع الخاص الإماراتي غير العاملة بالمجال النفطي. وكان معدل زيادة أنشطة الشراء هو المعدل الأقوى خلال 18 شهرًا، كما كان أحد أسرع المعدلات على مدار الدراسة. وقد ربط بعض أعضاء اللجنة النمو بزيادة الطلبات الجديدة.

وقد تراكم المخزون بوتيرة مشابهة للشهور الأخيرة. وعلق بعض أعضاء اللجنة على زيادة الأعمال على أنها أحد الأسباب وراء التحسن الأخير.

مؤشر مدراء المشتريات لبنك HSBC بالإمارات العربية المتحدة (*PMI™*)

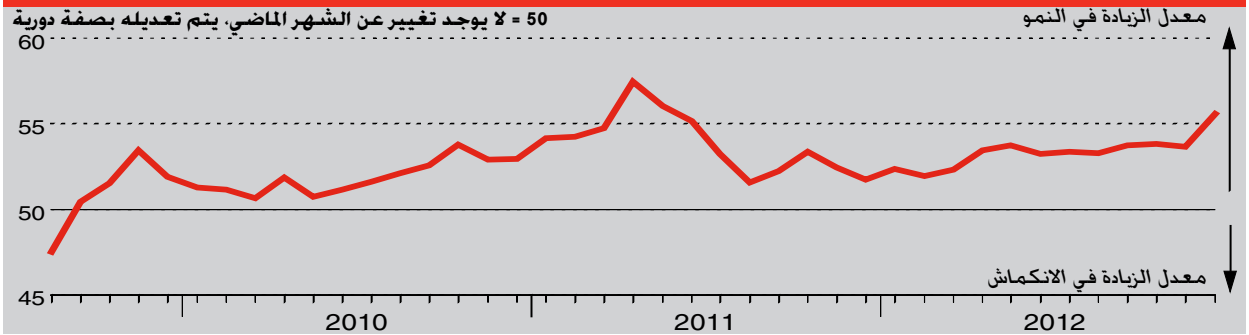

يعتبر مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي (*PMI™*) الإمارات العربية المتحدة مؤشر مركب تم تصميمه ليعطي نظرة عامة على النشاط/ الاقتصاد في القطاع الخاص الإماراتي غير العامل في النفط. يتم أخذ المؤشرات من المؤشرات الفردية على نطاق واسع والتي تقيس التغيرات في الإنتاج، الطلبات الجديدة، التوظيف، مواعيد تسليم الموردين ومخزون البضائع المشتراة. تشير قراءة مؤشر مدراء المشتريات (*PMI™*) التي تسجل أقل من 50.0 نقطة إلى وجود تراجع عام في الاقتصاد؛ بينما تشير القراءة التي تسجل أعلى من 50.0 نقطة إلى توسع عام. أما القراءة التي تسجل 50.0 نقطة فهي تشير إلى عدم وجود تغيير. كلما زاد الفرق بين القراءة وبين 50.0 نقطة، زاد معدل التغير المسجل من قبل المؤشر. يعتبر *PMI™* و*Purchasing Managers' Index™* علامات تجارية مسجلة باسم Markit Economics Limited، ويقوم HSBC باستخدام العلامات الواردة أعلاه بموجب ترخيص. تعتبر كلمة Markit وشعار Markit علامات تجارية مسجلة باسم Markit Group Limited.

HSBC

markit

مؤشر الإنتاج

س. يرجى مقارنة معدل الإنتاج/الإنتاجية هذا الشهر مع معدل الإنتاج/الإنتاجية الشهر الماضي.

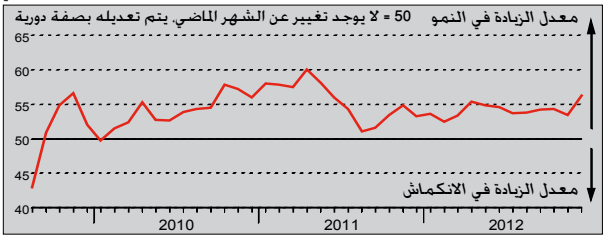

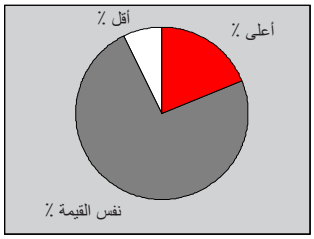

شهدت شركات القطاع الخاص غير المنتجة للنفط في الإمارات العربية المتحدة زيادة أخرى في شهر ديسمبر. حيث سجل مؤشر الإنتاج الذي يتم تعديله دوريًا فوق المستوى المحايد 50.0 نقطة. وتسارع معدل نمو الإنتاج إلى أن وصل إلى أقوى معدل له منذ مايو 2011. طبقًا للأدلة المتواترة، جاءت زيادة مستويات الإنتاج مدفوعة في جانب منها بتحسن أوضاع السوق وزيادة الأعمال.

مؤشر الطلبات الجديدة

س. يرجى مقارنة مستوى الطلبات الجديدة/العمل الجديد (في الإمارات العربية المتحدة وللتصدير) هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.

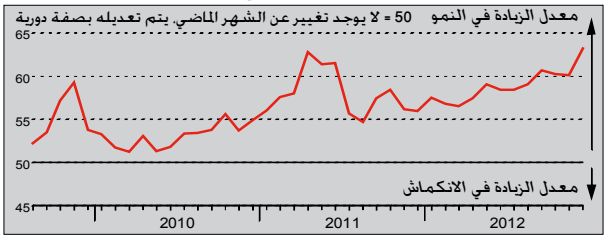

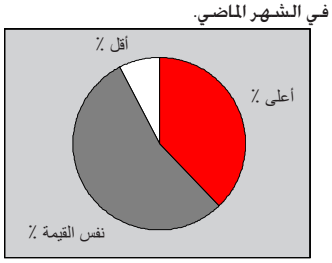

أظهرت بيانات شهر ديسمبر زيادة مستويات الأعمال الواردة لدى شركات القطاع الخاص الإماراتي غير المنتجة للنفط. حيث كان معدل نمو الطلبات الجديدة هو المعدل الأقوى منذ البدء في جمع البيانات في أغسطس 2009. وقد أبلغ حوالي 38% من المشاركين في الدراسة عن زيادة حجم الطلبات الجديدة وقد ربط معظمهم هذا بتحسن أوضاع السوق والأوضاع الاقتصادية.

طلبات التصدير الجديدة

س. يرجى مقارنة مستوى طلبات التصدير الجديدة التي تم تلقيها هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.

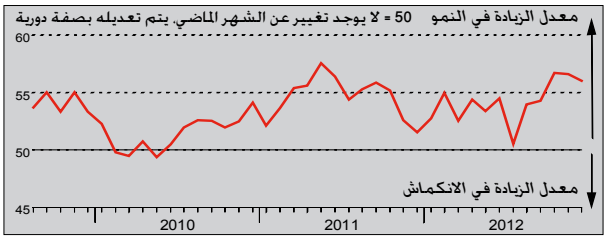

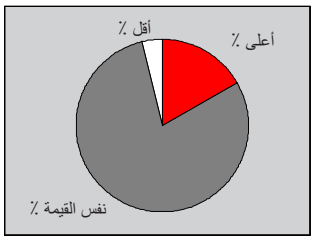

شهدت طلبات التصدير الجديدة لدى شركات القطاع الخاص غير المنتجة للنفط زيادة خلال شهر ديسمبر. وإن كان ذلك بمعدل أبطأ مما كان عليه في شهر نوفمبر بشكل هامشي. فقد سجل قرابة 17% من أعضاء اللجنة زيادة في مستويات الأعمال الجديدة الواردة من الخارج مع إشارة أقل من 4% إلى وجود تراجع. وحيث تم الإبلاغ عن وجود زيادة، ربطت الشركات هذه الزيادة بشكل عام باستقرار الأوضاع الاقتصادية.

مؤشر تراكم الأعمال غير المنجزة

س. يرجى مقارنة مستوى الأعمال المعلقة في شركتك هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.

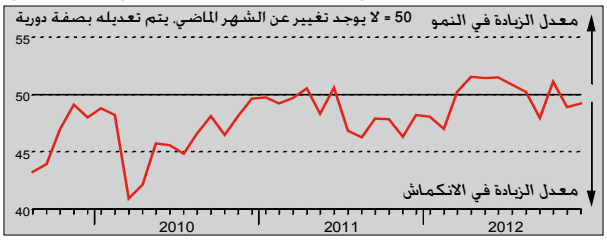

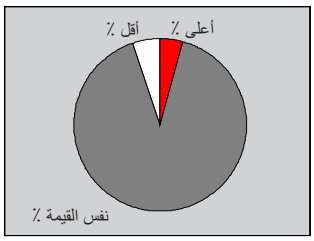

شهد مستوى الأعمال المعلقة لدى شركات القطاع الخاص الإماراتي غير المنتجة للنفطي تراجعًا خلال شهر ديسمبر. وعلى الرغم من ذلك، فإنه كان هامشيًا فقط. وقد أشار حوالي 4% من المشاركين إلى زيادة تراكمات الأعمال، في حين سجل أكثر من 5% تراجع في الأعمال المعلقة. كما تم تسجيل تراجع في الأعمال المعلقة، وربط بعض أعضاء اللجنة هذا بتحسن الوقت وإدارة المشاريع.

مؤشر مواعيد تسليم الموردين

س. يرجى مقارنة مواعيد تسليم الموردين (مع اعتبار الحجم) هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.

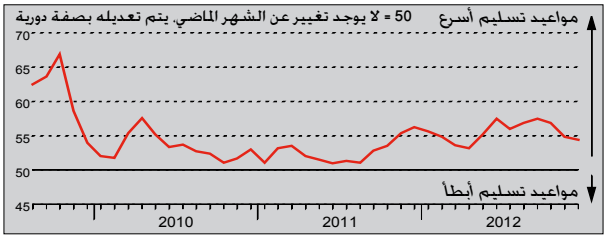

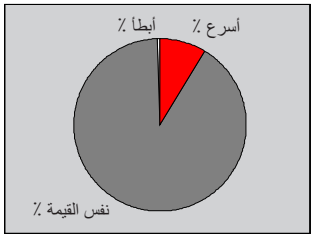

شهدت مواعيد التسليم لدى شركات القطاع الخاص الإماراتي غير المنتجة للنفط قصورًا خلال شهر ديسمبر. ظهر هذا واضحًا من خلال قراءة مؤشر مواعيد تسليم الموردين الذي يتم تعديله دوريًا حيث جاءت أعلى من المستوى المحايد 50.0 نقطة. كانت هناك بعض الإشارات إلى أن تحسن أداء الموردين جاء مدفوعًا بالعلاقات طويلة المدى مع الموردين والطلبات المتعلقة بسرعة التوريد.

All Intellectual Property Rights owned by Markit Economics Limited

مؤشر التوظيف

س. يرجى مقارنة مستوى التوظيف في وحدتك بالوضع في الشهر الماضي.

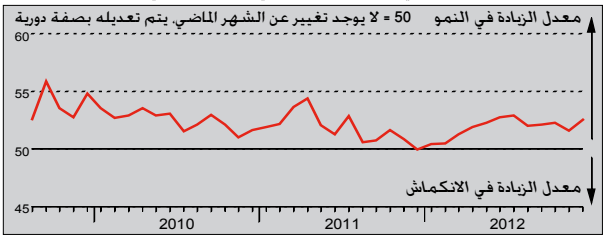

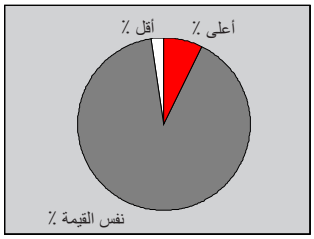

استمرت مستويات التوظيف في الزيادة خلال شهر ديسمبر لدى شركات القطاع الخاص الإماراتي غير المنتجة للنفط. وتسارع معدل خلق الوظائف الجديدة تسارعًا طفيفًا وكان هو الأعلى على مدار خمسة أشهر. كما شهدت أعداد القوى العاملة زيادة في كل شهر على مدار العام الماضي. وذكرت زيادة العمل على أنها السبب الرئيسي وراء زيادة مستويات التوظيف.

مؤشر أسعار الإنتاج

س. يرجى مقارنة متوسط السعر الذي دفعته هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.

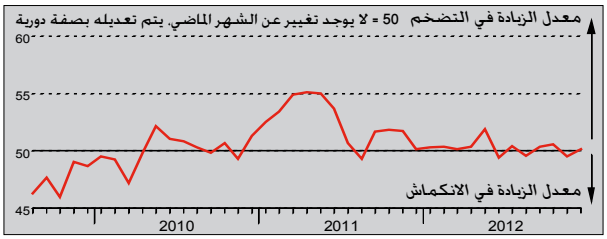

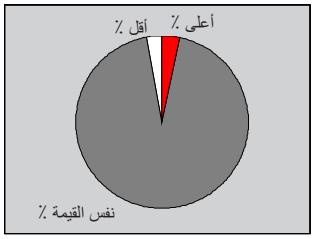

ظل متوسط الأسعار التي تحددها شركات القطاع الخاص الإماراتي غير المنتجة للنفط دون تغيير إلى حد كبير خلال شهر ديسمبر. حيث استقر مؤشر أسعار المنتجات الذي يتم تعديله دوريًا مستوى عند مستوى قريب جدًا من المستوى المحايد 50.0 نقطة والذي يفصل النمو عن الانكماش. عزت بعض الشركات التي قامت بزيادة الأسعار هذه الزيادة إلى ارتفاع التكاليف. وقد ربطت الشركات التي قامت بتخفيض أسعارها هذه التخفيضات بالضغوط التنافسية.

مؤشر إجمالي أسعار مستلزمات الإنتاج

س. يرجى مقارنة إجمالي متوسط سعر المستلزمات هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.

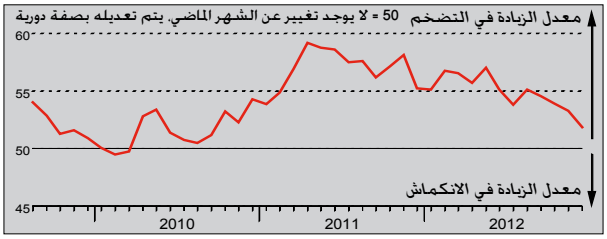

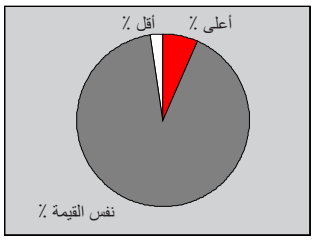

استمر إجمالي أسعار مستلزمات الإنتاج في الزيادة خلال شهر ديسمبر، وذلك للشهر الثالث والثلاثين على التوالي. وعلى الرغم من ذلك، فقد تحرر تضخم تكاليف مستلزمات الإنتاج ووصل إلى أدنى مستوى له منذ سبتمبر 2010. وقد ذكرت غالبية الشركات عدم تغيير أسعار مستلزمات الإنتاج. في حين أشار حوالي 7% إلى وجود زيادة و2% إلى تراجع تكاليف مستلزمات الإنتاج.

تكاليف مستلزمات الإنتاج: مؤشر أسعار الشراء

س. يرجى مقارنة سعر مشترياتك (مع اعتبار الحجم) هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.

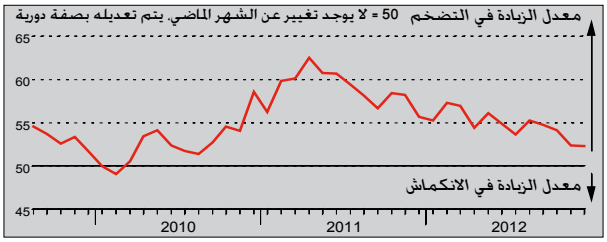

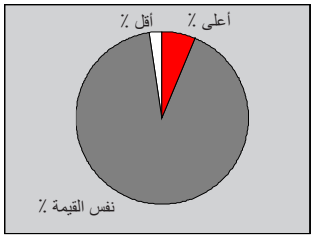

أشارت بيانات شهر ديسمبر إلى زيادة أخرى في متوسط أسعار الشراء لدى القطاع الخاص الإماراتي غير المنتج للنفط. ولكن معدل التضخم كان هو المعدل الأبطأ منذ أغسطس 2010. وحيث تم الإبلاغ عن زيادة أسعار الشراء، ربطت الشركات هذا بالضغوط التضخمية العامة. وبذلك تكون أسعار الشراء قد شهدت زيادة في كل شهر منذ شهر مارس 2012.

تكاليف مستلزمات الإنتاج: مؤشر تكاليف الموظفين

س. يرجى مقارنة متوسط السعر الذي دفعته كرواتب/أجور هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.

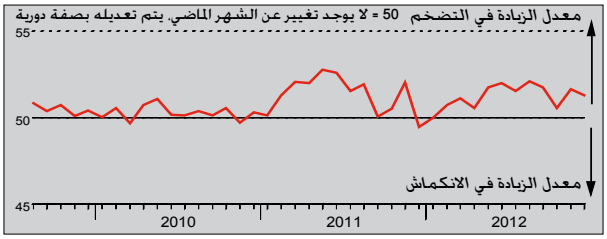

استمر متوسط تكاليف الأجور والرواتب في الزيادة بوتيرة معتدلة خلال شهر ديسمبر. سجل مؤشر تكاليف التوظيف الذي يتم تعديله دوريًا أعلى من المستوى المحايد 50.0 نقطة للشهر الحادي عشر على التوالي من شهور الدراسة. وأشارت الغالبية العظمى من المشاركين في الدراسة إلى عدم تغيير متوسط الأجور. وحيث تم الإبلاغ عن زيادة متوسط الأجور، ربط أعضاء اللجنة هذا بشكل جزئي بزيادة تكاليف المعيشة.

مؤشر عروض الشراء

س. يرجى مقارنة كمية العناصر التي تم شرائها (بالوحدة) هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.

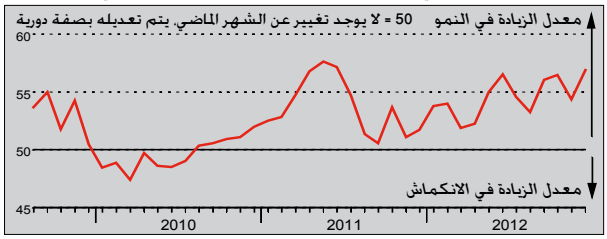

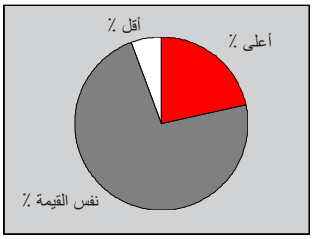

شهدت أنشطة الشراء زيادة لدى القطاع الخاص الإماراتي غير المنتج للنفطي خلال شهر ديسمبر. وقد تسارع معدل زيادة المشتريات، وكان هو الأقوى في 18 شهرًا. وكانت الزيادة الأخيرة ثالث أقوى زيادة مكررة في تاريخ الدراسة. وطبقًا للأدلة المتواترة جاء النمو مدفوعًا بشكل أساسي بزيادة الطلبات الجديدة.

مؤشر المخزون من المشتريات

س. يرجى مقارنة مخزون المشتريات (بالوحدة) بالوضع في الشهر الماضي.

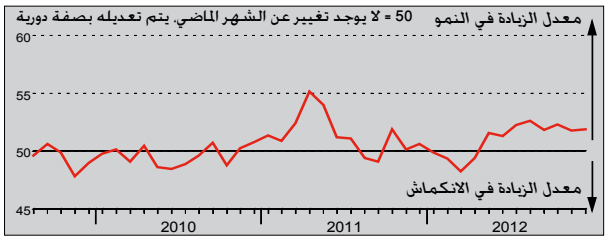

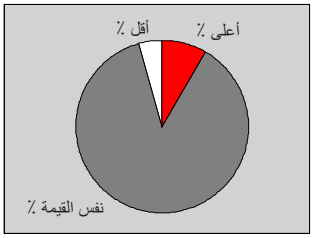

شهدت بيانات شهر ديسمبر زيادة أخرى في مخزون المشتريات لدى القطاع الخاص الإماراتي غير المنتج للنفط. وقد شهدت مستويات مخزون المشتريات زيادة للشهر الثامن على التوالي. وقد ظل نمو مخزون مستلزمات الإنتاج متماشيًا بشكل كبير مع ما تم تسجيله خلال الشهور الثلاثة السابقة. وكانت زيادة الأعمال من بين الأسباب الكامنة خلف الزيادة الأخيرة.

مؤشرات PMI™ الدولية

الاقتصاد العام للملكة العربية السعودية

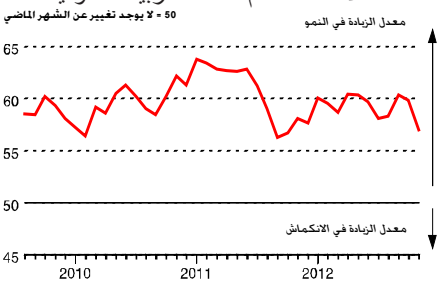

المصدر: Markit ،HSBC ،SABB.

استمرت شركات القطاع الخاص السعودية غير المنتجة للنفطي في الإبلاغ عن زيادة قوة النمو في الإنتاج والطلبات الجديدة خلال شهر نوفمبر، في حين تراجع مستوى الأعمال المعلقة وسجل تضخم إجمالي أسعار مستلزمات الإنتاج أبطأ قراءة له خلال 24 شهرًا. جاءت قراءة مؤشر مدراء المشتريات (PMI™) عند مستوى 57.0 نقطة في شهر نوفمبر، بانخفاض عن 59.8 نقطة في شهر أكتوبر.

المؤشر المركب لمنطقة اليورو

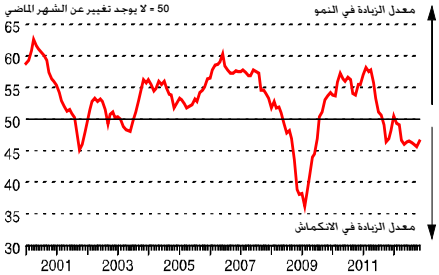

المصدر: Markit.

صعد مؤشر PMI® الإنتاج المركب لشركة ماركيت في منطقة اليورو من 45.7 نقطة في شهر أكتوبر والتي كانت أدنى قراءة له في 40 شهرًا، مسجلاً 46.5 نقطة في شهر نوفمبر. وبهذا يكون المؤشر الرئيسي قد ظل دون المستوى المحايد 50.0 نقطة للشهر العاشر على التوالي. ورغم أن القراءة الأخيرة كانت الأعلى منذ شهر يوليو، إلا إنها أظهرت انكماشا قويًا في إجمالي إنتاج القطاع الخاص.

قطاع الصناعات والخدمات الأمريكي

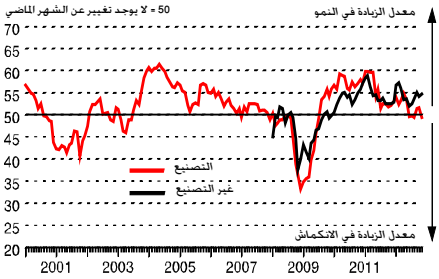

المصدر: معهد إدارة الإمداد (ISM).

أظهر مؤشر معهد إدارة التوريدات (ISM) الأمريكي للتصنيع تدهور أوضاع التصنيع لدى الشركات الأمريكية في شهر نوفمبر، حيث سجل مؤشر مدراء المشتريات (PMI™) 49.5 نقطة، متراجعًا عن 51.7 نقطة في شهر أكتوبر. على الجانب الآخر، أبلغت الشركات غير الصناعية في الولايات المتحدة عن تحسن في أوضاع العمل، حيث سجل مؤشر NMI قراءة 54.7 نقطة في شهر نوفمبر، بارتفاع طفيف عن 54.2 نقطة في الشهر السابق.

ملاحظات على البيانات وطريقة العرض

يستند مؤشر مدراء المشتريات (PMI™) إلى البيانات المجمعة من الإجابات الشهرية على الاستبيانات التي يتم إرسالها للمسئولين التنفيذيين في أكثر من 400 شركة من شركات القطاع الخاص، والتي تم انتقائها بعناية لتمثل الهيكل الحقيقي لاقتصاد الإمارات العربية المتحدة، بما في ذلك التصنيع، والخدمات، والإنشاء، والبيع بالتجزئة، اللجنة متطابقة مع مجموعة التصنيف الصناعي القياسي (SIC)، بناء على إسهام الصناعة في إجمالي الناتج المحلي (GDP). تعكس إجابات الاستبيان حجم التغيير، إن وجد، في الشهر الحالي مقارنة بالشهر الماضي بناء على البيانات التي يتم جمعها في منتصف الشهر. يعرض «التقرير» لكل مؤشر من المؤشرات النسبة المئوية التي توضحها كل إجابة، وصافي التغيير بين رقم أعلى/ أفضل التغييرات وأقل/أسوء الإجابات، ومؤشر «الانتشار». وهذا المؤشر عبارة عن مجموعة من الردود الإيجابية، إضافة إلى أن نصف هذه الإجابات تشير إلى «نفس القيمة».

إن مؤشر مدراء المشتريات (PMI™) هو مؤشر مركب من خمسة مؤشرات فردية تضم القيم التالية المستمدة من استبيانات الشراء والإمداد التالية: الطلبات الجديدة - 0.3، الناتج - 0.25، التوظيف - 0.2، ومواعيد تسليم الموردين - 0.15، مخزون العناصر التي تم شراؤها - 0.1، مع عكس مؤشر مواعيد التسليم بحيث تتحرك في اتجاه قابل للمقارنة.

تعتبر مؤشرات الانتشار ذات خصائص مؤشرات رئيسية، وهي ملخص قياس مناسب يوضح الاتجاه السائد للتغيير. تشير قراءة المؤشر الأعلى من 50 إلى زيادة شاملة في المتغير، والأدنى من 50 إلى الانخفاض. لا تقم ماركيت Markit بتعديل بيانات الدراسة الأساسية بعد النشر الأول، في حين يمكن إعادة النظر في عوامل التعديل الموسمية من حين لآخر وفقاً لما يقتضيه الأمر الذي سيؤثر على سلسلة البيانات التي يتم تعديلها بصفة موسمية.

تحذير

تمتلك Markit Economics Limited حقوق الملكية الفكرية لمؤشر الأداء الاقتصادي (PMI™) لشركة HSBC الإمارات العربية المتحدة. ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح، يتضمن على سبيل المثال لا الحصر، النسخ، أو التوزيع، أو النشر، أو نقل البيانات بأي وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من مجموعة Markit. ولا تتحمل مجموعة Markit أي مسئولية، أو التزام حيال المحتوى أو المعلومات («البيانات») الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو حالات عدم الدقة، أو حالات الحذف، أو تأخير للبيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل مجموعة Markit أي مسئولية في أي حال من الأحوال عن الأضرار الخاصة، أو العارضة، أو التبعية التي تنتج عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. يعتبر Purchasing Managers' Index™ وPMI™ علامات تجارية مسجلة باسم Markit Economics Limited، ويقوم HSBC باستخدام العلامات الواردة أعلاه بموجب ترخيص. تعتبر كلمة Markit وشعار Markit علامات تجارية مسجلة باسم Markit Group Limited

All Intellectual Property Rights owned by Markit Economics Limited